HSP

الأمم المتحدة

HSP/GC/23/L.12/Add.2

Distr.: Limited
13 April 2011

Arabic
Original: English

UN-HABITAT

مجلس إدارة
برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

الدورة الثالثة والعشرون
نيروبي، ١١ – ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١

مشروع محضر أعمال الدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية *(تابع)*

أولاً – تنظيم عمل الدورة (بنود جدول الأعمال ١ – ٤) *(تابع)*

دال – وثائق التفويض

١ – *[تستكمل]*

حاء – عمل اللجنة الجامعة

٢ – *[تستكمل]*

طاء – عمل لجنة الصياغة واعتماد القرارات

٣ – *[تستكمل]*

ثانياً – الجزء الرفيع المستوى والحوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة (بنود جدول الأعمال ٥ – ٧)

٤ – *[تستكمل]*

ثالثاً – جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة (البند ٨ من جدول الأعمال)

٥ – *[تستكمل]*

رابعاً – مسائل أخرى (البند ٩ من جدول الأعمال)

٦ - *[تستكمل]*

خامساً – اعتماد تقرير الدورة (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٧ - *[تستكمل]*

سادساً – اختتام الدورة (البند ١١ من جدول الأعمال)

٨ - *[تستكمل]*

المرفق [ ]

موجزات مقدمة من رئيس مجلس الإدارة عن المناقشة العامة بشأن بنود جدول الأعمال ٥ – ٧ والحوار بشأن الموضوع الخاص للدورة الثالثة والعشرين

أولاً – الحوار بشأن الموضوع الخاص: التنمية الحضرية المستدامة من خلال توسيع نطاق سبل الحصول العادل على الأرض والسكن والخدمات الأساسية والبنى التحتية

١ – أجرى المجلس حواراً في جلستيه العامتين الخامسة والسادسة المعقودتين يوم الأربعاء ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١، وتناول فيه الموضوع الخاص للدورة، وهو: التنمية الحضرية المستدامة من خلال توسيع نطاق سبل الحصول العادل على الأرض والسكن والخدمات الأساسية والبنى التحتية. وجرى الحوار في جلستين أحدهما صباحية، والأخرى بعد الظهر. وضمت كل جلسة منسقاً وفريقاً من المتحدثين، وتكونت من بيانات افتتاحية، وعروض قدمها أعضاء الفريق، وتعليقات عليها من الحضور وتعقيبات على هذه التعليقات من أعضاء الفريق. وقامت السيدة هيلي سيرفي (فنلندا)، مقررة الحوار، بإعداد موجزين لمجريات الجلستين وقائمة بالملاحظات الأساسية التي سترسل إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٢ – وكان موضوع الجلسة الأولى التي عقدت في الصباح هو تحقيق التنمية الحضرية المستدامة من خلال توسيع نطاق الحصول العادي على الأرض والسكن. وترأس الجلسة رئيس مجلس الإدارة الذي قدم توطئة لها من خلال ملاحظات افتتاحية. وأُلقيت ملاحظات افتتاحية إضافية من المدير التنفيذي؛ والسيدة إليزابيث ثومبسون الأمين العام المساعد والمنسقة التنفيذية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ والسيدة آنا ماريا سامبايو فرناندیز، الممثلة الدائمة للبرازيل لدى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وتألف الفريق من السيد أحمد توفيق حجيرة، وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية في المغرب؛ والسيد بيتر جوتس رئيس مجلس إدارة منظمة البرلمانيين العالميين المعنية بالموئل؛ والسيدة شيلا باتيل رئيسة المنظمة الدولية لسكان الأكواخ والأحياء الفقيرة؛ والسيد هوغو بريموس الأستاذ في جامعة دلفت للتكنولوجيا.

٣ – أما جلسة بعد الظهر فتناولت موضوع التنمية الحضرية المستدامة من خلال توسيع نطاق الحصول على الخدمات الأساسية والبنى التحتية. وترأس الجلسة السيد سرغي تريبلكوف (الاتحاد الروسي)، كنائب رئيس مجلس الإدارة الذي قدم توطئة للموضوع من خلال ملاحظات افتتاحية. وتكوّن الفريق من السيد فنسنت كاريغا، وزير البنى التحية في رواندا؛ والسيدة داميكا ويسنجي نائبة الوزير المساعد بوزارة الإنشاءات والخدمات الهندسية والإسكان والخدمات العامة في سرى لانكا؛ والسيد م. أ. ماسوندا، عمدة مدينة هراري والرئيس المشارك لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة؛ والسيد ستيفان كيري الرئيس المشارك لمبادرة البنى التحتية الحضرية التابعة للمجلس العالمي للأعمال المعني بالتنمية المستدامة. قدمت السيدة آنا مارى ارغيلاغوس، نائبة أمين مساعد، الولايات المتحدة، وزارة الإسكان والتنمية الحضرية بياناً ختامياً.

ثانياً – الجلسة ١: التنمية الحضرية المستدامة من خلال توسيع نطاق الحصول العادل على الأرض والسكن

ألف – الملاحظات الافتتاحية

٤ – شدد رئيس مجلس الإدارة في ملاحظاته الافتتاحية على أن الأراضي تشكل عنصراً حاسماً لتوفير السكن والبنى التحتية والخدمات بفعالية على النطاق المطلوب، كما تعد عاملاً حاسماً لتوفير الحصول العادل على السكن الكريم وظروف المعيشة الكريمة لقاطني المدن، لا سيما الفقراء والمجموعات الضعيفة. لكنه أشار إلى أن توافر الأراضي لن يكفي وحده إذا لم يترافق بسياسات وتشريعات ونظم تكفل أمن الملكية. وتبين الدلائل والتجارب العملية أهمية السياسات الجامعة والمبتكرة المتعلقة بالأراضي، وأهمية وجود إطار سليم لإدارة هذه الأراضي. وتابع قائلاً إن الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة ستذهب هباء إذا لم يُكفل الحصول العادل على الأراضي والملكية للجميع. ونوّه إلى أن تشجيع الاستخدام الفعال للأراضي بهدف تنشيط النمو المكثف في المساحات الحضرية الحالية، وتشجيع اقتناء الأراضي على أطراف المراكز الحضرية واستخدامها على النحو الأمثل يشكلان عاملين حاسمين لتفادي التمدد الحضري، إذ يتيحان إنشاء فضاءات تم التخطيط لها بصورة جيدة وتم تزويدها بالبنى التحتية والخدمات، كما يتيحان التعامل الرشيد مع آثار تغير المناخ. واستطرد قائلاً إن الإسكان عنصر مركزي من عناصر التنمية، وإنه يمكن أن يسهم في توليد فرص العمل والتشجيع على اتباع ممارسات مراعية للبيئة في ميدان التشييد. وتشكل الروابط بين قطاع الإسكان والقطاعات الأخرى من الاقتصاد أداة ناجعة لتعزيز التوسع الحضري المستدام، إذ تشكل المساكن قرابة ٢٠ في المائة من تكوين رأس المال في الناتج الإجمالي المحلي للبلدان.

٥ – وأشار رئيس مجلس الإدارة إلى أن الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، هي موضوعات سينظر فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٢، كما ستدرج في الحوار الجاري حالياً نظراً لصلاتها بالأراضي والإسكان. وسيقدم أعضاء الفريق مجموعة من التصورات بشأن القضايا الأساسية. وشدد الرئيس على أهمية إدماج القضايا الحضرية في مجريات المؤتمر، حيث أنها تمثل مرحلة أساسية من مراحل تنفيذ جدول أعمال الموئل، ولأنها ستحدد الاتجاه الذي ستتبعه التنمية المستدامة في المستقبل المنظور. واختتم مشيراً إلى أن الغاية من الحوار هو إجراء المزيد من المناقشات بهذا الشأن وتيسير صياغة ملاحظات أساسية تقدم إلى المؤتمر.

٦ – وأعرب المدير التنفيذي في ملاحظاته الافتتاحية عن أمله في أن يسهم الحوار في إيجاد حل للمشكلات الحضرية في عالم يعيش قرابة بليون من سكانه في أحياء فقيرة وفي مساكن غير مستوفية للمعايير السائدة. وقال إن الأبحاث حددت بوضوح نهجاً أساسية للتخطيط الحضري. ففي المقام الأول ينبغي أن يكون التخطيط استباقياً لا مجرد رد فعل على الأحداث كما هو الحال حتى هذا اليوم. وبما أن من المتوقع أن تنمو المدن بنسبة ٥٠ في المائة خلال خمس إلى عشر سنوات قادمة، فإن من الضروري الاستباق بالتخطيط لمثل هذه الزيادة. ثانياً، لا بد من معالجة مفهوم التخطيط الحضري على مستوى مماثل لمستوى المشكلة. ثالثاً، ينبغي أن تجري عملية التخطيط على مراحل وأن تتحلى بالموضوعية؛ وينبغي أن

تكون معقولة الكلفة إذا كانت نقطة الانطلاق هي الفضاء العام، أي الشارع الذي يوفر القدرة على التنقل والتفاعل الاجتماعي ويحتوي على البنى التحتية.

٧ - وشدد المدير التنفيذي على الأهمية العظمى للأراضي العامة في السياق الحضري، وقال إن من الضروري وضع مساحات كافية من هذه الأراضي جانباً لكفالة حسّن سير الحياة في المدن. وأشار إلى وجود ضغوط عديدة على الأراضي العامة، وإلى أن من الضروري تخصيص نحو ٣٠ في المائة منها للشوارع، وتخصيص أرض إضافية للحدائق والخدمات العامة والكنائس والمنشآت الرياضية والصحية والمدارس وما يماثلها من الاستخدامات. بيد أن تخصيص مساحات كبيرة من الأراضي لشق الشوارع، كما هو الحال في بعض مدن القرن العشرين المخصصة للسيارات، أسفر عن انعدام الكثافة السكنية وتباعد الأحياء، والتهميش، وضياع اقتصادات التجميع. وفي أكثر المدن الأفريقية لم يخصص سوى قرابة ١٥ في المائة من الأراضي لشق الشوارع، وهي مساحة غير كافية لتوليد دورة النمو والتحسين والقيمة التي تتميز بها الاقتصادات الحديثة.

٨ - وفي الختام، شدد المدير التنفيذي على أن مسؤولية الدفاع عن الفضاء العام تقع على عاتق الحكومات. فالتنافس على الأراضي العامة مسألة سياسية، والحرص على تخصيص الأراضي العامة بتأنٍ إنما هو انعكاس لثقافة المجتمع. ورحب بمشاركة ممثلين عن المنظمة الدولية لساكني الأكواخ والأحياء الفقيرة، فهم الأكثر إدراكاً للحاجة إلى الدفاع عن الشوارع لكفالة القدرة على التنقل باعتبارها وسيلة من وسائل التواصل. وقد بيّنت الحرائق المأساوية التي اندلعت مؤخراً في أحياء نيروبي الفقيرة عدم قدرة فرق الإطفاء على العمل بسبب عدم توافر المساحات اللازمة للتنقل. وقال إن الأولوية الأساسية والخطوة التالية في عملية التخطيط الحضري في نظره هي معالجة مسألة الفضاء العام المخصص للشوارع.

٩ - وقالت السيدة ثومبسون في بيانها إن قيام المدن بصورة عشوائية ودون تخطيط ملائم قد تمخض عن نزاع لا مهرب منه. فالمدن محرّك للاقتصادات الوطنية، لكنها تواجه تغيرات ديمغرافية هامة نشأ عنها تمدد حضري وضغوط على المساحات المتاحة. وأشارت إلى أن عدد سكان المدن الأفريقية والآسيوية سيبلغ الضعف بحلول عام ٢٠٣٠، وأن معظم المهاجرين سيكون من الفقراء وغير المتعلمين وغير القادرين على توليد الثروة لأنفسهم أو لمجتمعاتهم المحلية. وستنمو المدن تحت ضغوط أكبر لتوفير المرافق، ونتيجة لتقلص الإنتاج الزراعي لدى المجموعات المحلية الريفية ستجد المدن صعوبات جمّة في توفير الغذاء الكافي لمواطنيها. وسيزيد تغير المناخ والكوارث الطبيعية من حدة هذه الضغوط، وستشكل المدن العقدة الرئيسية للعديد من الأزمات العالمية كانعدام الأمن وشّح المياه. ونوّهت إلى أن العالم يشهد معركة بين الاقتصادات الخضراء والاقتصادات البُنيّة، وأن من الضروري مواصلة العمل لإزالة الأحياء الفقيرة.

١٠ - وتابعت قائلة إن من الضروري توسيع نطاق التعاون بين الحكومات كي تتمكن من مواجهة التحديات التي تعترضها. واليوم تتصدى العديد من المدن لهذه التحديات بإتباع خطط ونُهج مبتكرة لا بد من تعزيزها واعتمادها. ولا بد من أن يركز التغيير في استخدام الأراضي على نموذج تمتزج فيه التنمية بالتخطيط. وينبغي للقائمين على إدارة المدن في البلدان النامية أن يولوا اهتماماً كبيراً للخدمات الأساسية والطاقة وإدارة النفايات الصلبة والرعاية الصحية كي يتمكنوا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واستطردت قائلة إن القضايا الإنمائية تقع في صلب الكثير من التحديات، ومنها الماء، والطاقة، والإنتاج والاستهلاك المستدامان، وتغير المناخ، وآثار الكوارث الطبيعية. وعلى المخططين الحضريين أن يضعوا

الخطط لإدارة المخاطر في حالات الكوارث، على غرار ما شهدته مؤخراً الهند واليابان وغيرها من البلدان.

١١ - وقالت السيدة ثومبسون إن الاقتصاد الأخضر سيحتل مكانة مركزية في إدارة المشاكل والتخفيف من حدتها. وتحتل المدن مكانة رئيسية في صلب التحولات المقترحة نحو الاقتصاد الأخضر، في مجالات منها التخطيط اللوجستي والنقل، واستراتيجيات السوق، والانتقال إلى مستقبل تنعدم فيه انبعاثات الكربون. وعلى الحكومات أن تضع آليات وحوافز مالية تضاف إلى الوسائل المتاحة للبناء على رأس المال الطبيعي. ولا بد من وجود التزام كامل بوضع سياسات في مجالات الترابط الأساسية بين الصعيديين الوطني والمحلي وبين الحكومات والأعمال. وتعد الثقافة عنصراً هاماً في العديد من المسائل المتعلقة بالمدن، ولا بد من الحفاظ على الجاذبية والتراث الثقافيين وإدراجهما في عملية التخطيط لتعزيز احترام الذات بين السكان، ولاستخدامهما كأساس للسياحة، وهو أمر يتطلب إيجاد نهجً مبتكرة. وثمة حاجة إلى إدماج مختلف الثقافات الحضرية للتوصل إلى تكوين هويات مبتكرة ومتعددة الجوانب.

١٢ - وقدمت السيدة ثومبسون عرضاً لما أحرز من تقدم في التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مشيرة إلى أنه قد عُقدت حتى تاريخه جلستان للجنة التحضيرية واجتماعان بين الدورات. وستعقد الجلسة النهائية فور انتهاء المؤتمر نفسه. وقد وزع استبيان على جميع الدول لالتماس مساهماتها في التخطيط للمؤتمر، وكانت نسبة الإجابة على هذا الاستبيان مشجعة، وحثت السيدة ثومبسون الممثلين على الضغط على حكوماتهم للإجابة على الاستبيان.

١٣ - واختتمت السيدة ثومبسون بالإشارة إلى أنه يمكن اعتبار الدورة الحالية لمجلس الإدارة نقطة بداية جيدة لإدماج التخطيط الحضري في عملية الإعداد للمؤتمر. وطلبت إلى الدول الأعضاء المشاركة فيها بصورة كاملة، وقالت إنها تتطلع إلى العمل مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لإنشاء مدن مستدامة في جميع أنحاء العالم.

١٤ - وركزت السيدة فرنانديز على النمو الحضري في أمريكا اللاتينية، والبرازيل خاصة. وقالت إن كوكب الأرض غدا كوكباً من المدن، وأن الإدارة الرشيدة لهذه المدن تقع في صلب شواغل البشرية الحاضرة والمستقبلية. وأشارت إلى أن التوسع الحضري ليس ظاهرة جديدة في أمريكا اللاتينية التي تعد أكثر القارات تمدناً بعد أوروبا وأمريكا الشمالية. ففي البرازيل يعيش ٨٦ في المائة من السكان في المناطق الحضرية. وقد أثرت سرعة النمو في قدرة العديد من المدن على التصدي لما يواجهها من تحديات، وأثرت الحاجة المستمرة لإيجاد حل للمشاكل بعد حدوثها في القدرة على التخطيط السليم، وكان من الصعب التوصل إلى إدارة الأراضي بصورة فعالة وتوفير المأوى الملائم.

١٥ - وفي عام ٢٠٠١، أصدرت البرازيل قانون المدينة الذي انبثق عن حركة متعددة القطاعات شارك فيها العديد من أصحاب المصلحة. ويوفر القانون إطاراً تشريعياً لتنفيذ السياسات الحضرية، إذ ينشئ أدوات للتخطيط الحضري يمكن تكييفها لتلائم الإدارة على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات والبلديات. ويوفر القانون أيضاً صكوكاً ضريبية وقانونية لمواجهة التحديات الحضرية، ومنها على سبيل المثال فرض الضرائب التصاعدية على الأراضي غير المستخدمة. وفي عام ٢٠٠٣، أنشئت وزارة المدن لدعم هذه السياسات ولتوفير إطار للعمل. وتتمتع البلديات في البرازيل باستقلال كبير في إدارة الأراضي التابعة لها، وبالحق القانوني في توليد مواردها الخاصة بطرق عدة، منها على سبيل المثال خطط الاستثمار

الذاتية التمويل، ووضع رسوم على الخدمات المقدمة، واستخدام الأدوات الضريبية. وقد أبدت العديد من البلديات موهبة ابتكارية ومجدّدة في هذا المجال. ويستخدم جزء من الدخل المتولد عن ذلك للاستثمار في البنى التحتية في المناطق الأكثر فقراً.

١٦ - وعلى المستوى الوطني، كانت هناك عمليات إجرائية داعمة معمول بها وتخص مسائل مثل الحيازة الآمنة، وبناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية. وكان يُنظر إلى الحيازة الآمنة على أنها تتسم بأهمية خاصة ومن ثم فمبادرة وضع وتوثيق حقوق الملكية في الأحياء الفقيرة أثبتت أنها أداة ناجحة في تحسين مستوى الأحياء الفقيرة وتوفير الخدمات الأساسية. وسياسة الإسكان الصادرة في العام ٢٠٠٤ كانت بهدف أن تكفل للجميع سبل الحصول على الإسكان وأرست المبادئ التوجيهية لتحسين مستوى الأحياء الفقيرة. كما أُعدت للتنفيذ آليات التمويل الداعم حتى تتمكن فئات من سكان الأحياء الفقيرة من تأمين التمويل اللازم لتشييد المساكن القائم على العون الذاتي. وكان هناك ضمن إطار وزارة المدن ومجلس المُدن هيئة تتسم بالتشاركية الحقيقية وتضم عدداً كبيراً من ممثلي المجتمع المدني بالإضافة إلى ممثلين عن المستويات الثلاثة للإدارة. وفي ختام كلمتها، أشارت إلى أن التوفير العادل لسبل الحصول على الأرض والإسكان هو أمر أساسي لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، والتي تُعد بدورها مُكوِّناً أساسياً من مكونات التنمية المستدامة. ولذا فإن موئل الأمم المتحدة سيتمكن من القيام بدور هام في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حيث ستسنح له الفرصة لتعزيز البُعد الاجتماعي لمفهوم التنمية المستدامة، بل وستقع على عاتقه مسؤولية تعزيز هذا البُعد.

باء - عروض أعضاء الفريق

١٧ - في معرض تقديمه لعرضه الإيضاحي، رحب السيد حجيرة بالموضوع الرئيسي الذي وقع عليه الاختيار لهذه الدورة وأشار بأنه يقع في جوهر اهتمامات البلدان النامية فيما يتعلق بمواجهة التحديات المتمثلة في التفكك الحضري، وتزايد الإقصاء الاجتماعي، وانعدام الأمن، وعدم الاستقرار السياسي. وتتضمن التحديات العالمية تسارع وتيرة النمو الحضري في سياق تزايد ندرة الأراضي وتكاليفها، وعدم المساواة في توفير سبل الحصول على الموارد المستمدة من الأراضي، وزيادة عدد السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والمتوقع أن يتجاوز بليون نسمة في عام ٢٠١٢ وبليوني نسمة في عام ٢٠٣٠، والفقر والتهميش المتنامي للفقراء. وكان هناك إخفاق بوجه عام في توفير البنى التحتية والإسكان الحضري بأسعار معقولة على خلفية ازدياد الهجرة الوطنية والهجرة العابرة للحدود الوطنية، والتأثيرات السلبية للتوسع الحضري الهائل غير المُنظم، وتناقص الموارد الطبيعية. وفي أفريقيا، كانت وتيرة نمو الأحياء الفقيرة هي الأعلى في العالم مع تخصيص موارد غير كافية لتطوير البنى التحتية والخدمات الأساسية. ولم تكن سياسات الأراضي ملائمة بسبب النظم القانونية المُعقدة وعدم وجود مقاييس وأطر مؤسسية موثوقة بشأن الأراضي. كما أن نظم التخطيط بالغة البطء والقِدَم لم يتم تكييفها مع وتيرة التقدم القوية للبلدات والمدن هذا، ولا يتميز الاقتصاد الحضري بالقدرة على المنافسة كما لم يُيسر لمعظم أصحاب الدخل المتدني إمكانية تكوين الثروة.

١٨ - وبغية مواجهة التحديات، اقترح إجراء إصلاح مُبتكر لنظم الأراضي وأدوات لتحسين إدارة الأراضي وتيسير إمكانية الحصول على الأراضي؛ وإيجاد المزيد من نُهج التخطيط الرشيد وطرق استخدام الأراضي، وتدعيم السلطات المحلية لتسهيل عملية اتخاذ القرار على نحو يتسم بقدر أكبر من التشاركية؛

وتقوية الدور الذي يقوم به الممثلون المنتخبون والمجتمع المدني وفئات المجتمع المحلي في تطوير ومراقبة ومتابعة مشاريع التنمية الحضرية؛ وتطبيق الوسائل المبتكرة في التمويل اللازم للإسكان وخدمات البنى التحتية؛ وتدعيم نظم الإنتاج من أجل الدمج التدريجي للاقتصاد غير الرسمي بغية زيادة الدخل الشخصي والجماعي؛ والارتقاء بإدارة الأراضي المراعية للبيئة؛ ودمج مع الأخذ في الحسبان أهداف التنمية للألفية الجديدة عند تنفيذ السياسات العامة.

١٩ - وفي معرض تقديمه لعرضه الإيضاحي، ناقش السيد غوتز سبل الحصول على الإسكان. ففي عالم يشهد تغييرات سريعة ويعيش أكثر من نصف عدد سكانه في المراكز الحضرية، أصبح من الأهمية أكثر من ذي قبل إجراء حوار دولي حول التوسع الحضري المستدام، ولاسيما على خلفية استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية. وعدم معالجة هذه القضايا من شأنه أن يؤثر سلبياً على الإسكان، والتموين مما يُؤدي إلى ازدياد نقص المُؤن، وارتفاع التكاليف وانخفاض الجودة. وأشار إلى ضرورة أن تُشَكِّل سبل الحصول على الإسكان جزءاً من التنمية الحضرية المستدامة والمتكاملة، وبخاصةً أنه نُص عليه باعتباره أحد حقوق الإنسان في ''الإعلان العالمي لحقوق الإنسان'' ودُمج في التشريعات الوطنية لكثير من البلدان. وفي معرض توضيحه لطرق ضمان توفير سبل الحصول على الإسكان للفقراء، أشار إلى أن بعض البلدان المتقدمة النمو تعاني هي الأخرى من الافتقار إلى الإسكان المناسب وأن هذه المشكلة مُزمنة في البلدان النامية حيث لا توجد موارد مالية ولا مبادئ توجيهية واضحة.

٢٠ - اضطلع البرلمانيون بقدر من المسئولية الخاصة في تناول التحديات وتعين عليهم المطالبة بوضع قواعد تنظيمية واضحة في التشريعات الوطنية المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة وضمان توفير مبالغ زائدة من التمويل، مع الأخذ في الحسبان احتياجات سكان الأحياء الفقيرة والعمل في تعاون معهم لضمان أن تكون المجتمعات المحلية قد حققت ملكيتها وارتباطها بمناطق جوارها. وتهدف منظمة البرلمانيين العالمية المعنية بالموئل إلى إنجاز تحسينات من خلال شبكتها من البرلمانيين في تعاون مع عامة الشعب والحكومات والمنظمات غير الحكومية ومُخططي الحضر والقطاع الخاص. ودعا إلى إجراء مقارنة عالمية للتشريعات الخاصة بالتنمية الحضرية المستدامة كأساس للمناقشات في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وكتحدي لموئل الأمم المتحدة.

٢١ - وأشارت السيدة باتل في عرضها الإيضاحي إلى أن المنظمة الدولية لسكان الأكواخ/الأحياء الفقيرة تُمثل منظمات قائمة على الأعضاء في أكثر من ٣٠ بلد. وأعضاؤها هم من الفقراء الذين رغبوا في مشاركة سلطات المدينة والسلطات الوطنية في السعي لمعالجة مشكلات التوسع الحضري أفضل من أن يكونوا مجرد متلقين لمساعدات التنمية. ورأت المنظمة أن من الأهمية البالغة أن نُدرك عدم ملائمة أي من أدوات التخطيط المعمول بها أو الموارد الحالية أو الاستراتيجيات القائمة لمعالجة حجم الكوارث الحضرية الناشئة من المستويات الحالية للمستوطنات العشوائية في المدن. ويجب وضع الخطط اللازمة لمواجهة الزيادة في النمو السكاني والهجرة إلى المدن المتوقع حدوثهما على مدار الـ ٣٠ - ٤٠ سنة القادمة. ولم يتم بعد التعرف على الحلول وإنما يُمكن معرفتها فقط من خلال إقامة شراكات إستراتيجية.

٢٢ - وأشارت إلى أن المدير التنفيذي قد وَجَّه مجلس الإدارة إلى تبسيط الاستراتيجيات والتركيز على إيجاد الحلول للشوارع والأماكن العامة. واقترحت المنظمة الدولية لسكان الأكواخ/الأحياء الفقيرة أن تكون أولى خطوات الحل هي إقامة شراكة جادة بين المدن وسكان الأحياء الفقيرة نظراً لأن إضفاء

الطابع الرسمي على العشوائية لا يُمثل الحل. وأشارت إلى أن الأرض مسألة سياسية وبالتالي يتعين تضمين الحيازة الآمنة والحق في اكتساب سبل العيش في رؤية المُدن للمستقبل.

٢٣ - واستطردت قائلةً بأن قضايا البيئة قد أضافت ضغطاً إضافياً. فليس من المعلوم على وجه اليقين أين ستحل الكارثة المقبلة، إلا أن الأبحاث كشفت عن وجود أمثلة كتلك الموجودة في البرازيل لشراكات قوية وحوار مع الفقراء يُؤدي إلى اختيارات لسياسات جيدة بشأن الأمور المتعلقة بإمكانية الوصول والمكان، وكلاهما عنصران حاسمان في إدارة الكوارث. ودعت إلى استخدام إمكانات الأراضي الحضرية في المساعدة على تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة والتي قد تتركز معظم عناصرها في المدن. والمنظمات القائمة على الأعضاء التي أعطت الفقراء مكانةً قد تكون بمثابة المنهاج الذي تُوضع عليه الحلول على أساس التفاوض والحل الوسط. وحثت رجال السياسة والبرلمانيين على معاملة الفقراء باعتبارهم شركاء.

٢٤ - قَدَّم السيد بريموس عرضاً إيضاحياً حول توسيع نطاق السبل العادلة للحصول على الإسكان والذي أشار بأنه يكمن في جوهر سياسات الإسكان ويرتبط بقضايا مثل سياسة الأراضي، وتوفير وسائل النقل، والتخطيط الحضري واستخدام الأماكن العامة. ويتمتع قطاع الإسكان الذي يعمل بكفاءة بالإمكانات التي تجعله يُسهم مساهمةً رئيسية في التنمية الحضرية المستدامة غير أن سياسات وأسواق الإسكان فشلت في كل من البلدان النامية والمتحضرة. وأحد العناصر الرئيسية في هذا الفشل تمثل في ضعف دمج الإسكان الاجتماعي في سياسة الإسكان، والذي كان في كثير من الأحيان قطاعاً صغيراً ومتضائلاً ويُعامل بطريقة مختلفة عن بقية قطاع الإسكان. والنظام الذي وُضع للفقراء كان ضعيفاً في التصميم وله نواتج سلبية تشمل زيادة وصمة العار، وتقليل حوافز الاستثمار وإفساد أسعار العقارات.

٢٥ - ومن أدوات سياسات الإسكان التي تتمتع بسجل إيجابي تقديم علاوات السكن أو إيصالات السكن التي لديها القدرة على أن تستهدف بدقة الأسر ذات الدخل المنخفض. كانت هذه الأداة تُوفر الدعم على جانب الطلب ولم تُفسد السوق بقدر ما أفسدته الإعانات المالية للعقارات ومن ثم هيأت ميداناً أكثر تكافؤاً لمقدمي الإسكان وأدت إلى تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في توفير الإسكان. وكانت علاوات الإسكان بمثابة عنصر رئيسي في التحرك على المدى الطويل نحو سياسة إسكانية محايدة لا تُميز بين المستأجرين والسكان مُلاك العقارات. وهم سمحوا بأن يُطبق السوق أسعار السوق في حين يُركزون السياسة على الأشخاص مع تقديم إيصالات مرتبطة بالدخل كمستحقات للأسر المتزلية ذات الدخل المحدود وكانت متماشية مع إقرار الأمم المتحدة لحق الحصول على مسكن مناسب. وبذلك قاموا بالحد من وصمة العار والحوافز الزائدة للاستثمار وجعلوا سياسة الأراضي أكثر شفافيةً مما أدى إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في أسعار المنازل.

٢٦ - بعد ذلك، أخذ يدرس السؤال المتعلق بمدى الحاجة لوجود مقدمي الإسكان الاجتماعي في نظام السوق. وأشار إلى أن جمعيات الإسكان الاجتماعي تُقدم مزايا تستجيب لأولويات الأسر المتزلية ذات الدخل المحدود. وهي توفر الأمن أثناء أوقات التراجع الاقتصادي؛ وهي لم تُشارك في اختيار مخاطر سلبية؛ كما أنها أعادت استثمار أية فوائض مالية في توفير المزيد من الإسكان الإضافي. وفي الختام، أشار إلى ضرورة أن تكون السياسة العامة حيادية الحيازة ضمن نطاق جانب الطلب، ونظام قائم على الناس

تتواجد فيه جمعيات الإسكان التي لا تهدف إلى ربح جنبا إلى جنب مع المستثمرين التجاريين. لم يكن الإسكان هاماً في حد ذاته بل كان أيضاً السبيل الرئيسي لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

جيم – المناقشة

٢٧ – وفي المناقشة التالية، شدَّد أحد الممثلين على أهمية الفرصة المثيرة التي هيأها دليل علمي حديث من وجود روابط بين المساواة ومجموعة كبير ة متنوعة من المؤشرات الاجتماعية التي تُوضح الفائدة العامة للمساواة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع. وعلى المدى الطويل، يتعين على واضعي السياسات أن يضعوا تماماً في اعتبارهم أن في المساواة منفعة للجميع؛ ودعا إلى إجراء إعادة تقييم أساسي للتوسع الحضري المستدام على ضوء تلك النتيجة. وأكد على أن الأرض هي من المُحددات الرئيسية للفرص الاقتصادية ولاسيما بالنسبة للمرأة. ومن ثم فمن الأهمية البالغة ضرورة أن يشتمل التخطيط العادل على المنظور الجنساني. وعلاوة على ذلك، يجب أن يشمل التخطيط جميع أصحاب المصلحة؛ وللدراية بسكان الأحياء الفقيرة أهمية حاسمة في التوسع الحضري المستدام نظراً لما يتمتعون به من خبرة واسعة بالتحديات المتمثلة في العيش في مستوطنات عشوائية لم يتم تخطيطها.

٢٨ – وحث ممثل آخر الحكومات على تطوير وتنفيذ السياسات اللازمة لتوسيع نطاق سبل الحصول على الأرض والحيازة الآمنة على نحو شامل وعادل. فالأرض هي مصدر للإنتاج والرزق والكرامة البشرية وساهمت في تحقيق الرعاية الاجتماعية والرخاء الاقتصادي. وعلى اعتبار التحديات الراهنة، كان للشفافية والإدارة الرشيدة للأراضي أهمية جوهرية. استندت الحيازة الآمنة إلى أشكال كثيرة من الحيازة تختلف عن امتلاك الفرد المطلق للأرض. وأعرب عن تأييده لاستمرارية الحقوق في الأرض، بما في ذلك الحقوق الموثقة وغير الموثقة للفئات الرسمية وغير الرسمية، والقانونية والخارجة عن نطاق القانون. وأعرب عن ارتياحه لعمل موئل الأمم المتحدة والشبكة العالمية لأدوات استغلال الأراضي بشأن معايير شؤون الجنسين ونموذج مجال الحيازة الاجتماعية ودعا إلى توفير الحيازة الآمنة للجميع وذلك، من بين جملة أمور، من خلال إقرار الأشكال الوسط من الحيازة والأشكال البديلة من إدارة وتنظيم الأرض.

٢٩ – دعا عدد من الممثلين إلى المشاركة الرسمية لجميع أصحاب المصلحة، بما فيه شركاء جدول أعمال الموئل، وخبراء المستوطنات البشرية، والمرأة والشباب في إدارة موئل الأمم المتحدة. وفي معرض حديثه عن بالنيابة عن شركاء جدول أعمال الموئل، اقترح أحد الممثلين وضع دستور لمنهاج يُشكل في هذا الصدد جزءا لا يتجزأ من هيكل إدارة المنظمة. كما رحب باستعراض هيكل إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المرحلة الثالثة، المنصوص عليها في الوثيقة HSP/GC/23/INF/7 والخيار المطروح فيها، الذي يُمثل نظام إدارة هجين ناشئ على المستوى المتخطي لحدود الوطن. ولفت الانتباه إلى مشروع قرار بشأن تلك المسألة وحث الدول الأعضاء على ضمان إدراج شركاء موئل الأمم المتحدة وإعطائهم صوت مُعبر قوي في موئل الأمم المتحدة باعتباره الهيئة العالمية للتنمية الحضرية المستدامة.

٣٠ – وفي معرض الإشارة إلى نسبة الشباب المرتفعة من عدد سكان العالم، والذين يُقيم نحو ٨٥ في المائة منهم في البلدان النامية، أكدت إحدى الممثلات على أهمية إشراك الشباب مشاركة فعالة كأصحاب مصلحة في وضع السياسات وعمليات تنفيذها. ودعت إلى التوفير العادل لسبل حصول الشباب على الإسكان، وممارسات البناء الأخضر، وعمليات تطوير الشمول الاجتماعي، وآليات التمويل بأسعار معقولة. وحثت الشباب على الدعوة إلى تطبيق نُهج جديدة لتوفير الإسكان والبنى التحتية الأساسية على

ضوء تغير المناخ والكوارث الطبيعية التي يتسبب فيها الإنسان وأشارت إلى أن مفهوم الاقتصاد الأخضر بوسعه الإفادة من نقاط القوة لدى الشباب.

٣١ - وأبرزت ممثلة أخرى ضرورة تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً لتسهيل حصولها وسيطرتها على الأرض. وقالت إن الاختلافات القائمة في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمرأة تنشأ في جانب منها عن الافتقار إلى إنفاذ تشريعات حقوق الإنسان المتصلة بالمرأة وافتقارها إلى إمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية والائتمانية ونقص مشاركتها في صنع القرارات المتعلقة بالحصول والسيطرة على الأرض. وطالبت موئل الأمم المتحدة والحكومات بالبحث عن طرق لتفعيل القوانين لصالح المرأة وكفالة إدراج المرأة في صنع القرارات على جميع المستويات وتعزيز الابتكارات النسائية القائمة على الصعيدين المجتمعي والجماهيري.

٣٢ - وأعادت ممثلة أخرى التأكيد على أهمية الوصول المنصف إلى الأرض، وقالت إن توفير الإسكان والخدمات الأساسية والبنى التحتية هي المجالات الرئيسية التي يمكن فيها تحقيق تغييرات عملية. ورحَّبت بدعوة المدير التنفيذي لاعتناق نهج إيجابي في التعامل مع المدن وقالت إن التحضر المستدام يمثل عنصراً رئيسياً في التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والحد من الفقر، وأن الحوار الجاري ينبغي أن يُنظر إليه في سياق التحديات الكثيرة التي تتطلب إجراءات جماعية على الصعيد العالمي. وطالبت الدول الأعضاء والشركاء بالاعتراف بالحاجة العاجلة لمعالجة جدول الأعمال الحضري وضرورة التعاون مع جميع الشركاء. وقالت إن غياب العمل سيولِّد عواقب مدمرة للعالم أجمع ورحبت باقتراحات إضفاء طابع رسمي على مشاركة الشركاء في هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة.

٣٣ - والتمس ممثل آخر الحصول على توضيح بشأن الأساليب المثلى لتوفير الإسكان والخدمات الأساسية للسكان وبشأن أدوار أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحكومات والقطاع الخاص، في هذا الصدد.

٣٤ - ولاحظ ممثل آخر الصلة بين النزاعات وأزمات المستوطنات البشرية وخاصة من ناحية تأثيرها على صحة المرأة ومعدل وفيات الأطفال. وأكد على أهمية دور الأمم المتحدة في تسوية المنازعات وأبرز الدور الإيجابي الذي قامت به كينيا في جنوب السودان. ورحب بالحوار مع الزملاء من أعضاء البرلمانات وحثهم على صياغة تشريعات بشأن حقوق الإنسان والتوزيع المنصف للأرض وتخصيص ميزانيات كافية للإسكان.

٣٥ - وأعاد ممثل التأكيد على أهمية الحد من أخطار الكوارث، وإلاّ فإن التنمية المستدامة ستكون دون فائدة لمن يواجهون هذه الأخطار. ولاحظ بتقدير المساعدة المقدمة إلى اليابان في أعقاب الزلزال الأخير وموجات تسونامي التي عانى منها بلده.

٣٦ - وقالت ممثلة أخرى إن التنمية الريفية عنصر حاسم في كثير من البلدان كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي ودعم صناعة السياحة. وقالت إن بلدها قد خصص مبالغ هائلة لتحسين مستوى الأحياء الفقيرة من خلال بناء إسكان لمنخفضي الدخل في ثماني بلديات. وقالت إن النجاح في تحسين مستوى الأحياء الفقيرة يتطلب إدخال الفقراء في قلب عملية صنع القرار.

٣٧ - وأبرزت ممثلة أخرى أهمية استعراض النُظم الوطنية لحيازة الأراضي في سياق عملية التخطيط للأراضي والإسكان من أجل التعامل بفعالية مع التفتت والانتشار الواسع للأحياء الفقيرة. وأشارت بأن يساعد موئل الأمم المتحدة في إقامة صندوق لدعم إعادة توطين المحتاجين.

٣٨ - وقال ممثل آخر إنه يتعيَّن معالجة مشكلة الإسكان على ثلاثة مستويات مترابطة في إطار سلسلة الطلب والعرض للأراضي والإسكان. فهناك على المستوى الفردي الأشخاص الذين لا يملكون ثمن الإسكان ويحتاجون إلى دعم الدولة. وتحتاج الدولة من جانبها إلى توفير الأرض أو دفع إعانات لتكلفة الإسكان لمن لا يملك هذه التكلفة. ولكن موارد الدولة غير كافية في كثير من الأحيان ولذلك يتعيَّن أن يشارك المجتمع الدولي والمتبرعون في ذلك. وإذا لم يكن من الممكن بهذه الطريقة الوفاء بالطلب على الإسكان الأساسي فسوف تنشأ الأحياء الفقيرة وستواجه الدولة والمجتمع الدولي معاً ضرورة اتخاذ خطوات علاجية بتكلفة كبيرة. وأشار بإقامة صندوق على المستوى الدولي لمساعدة الدول على الوفاء بالطلب على الإسكان للفقراء.

٣٩ - وفي الرد على تعليقات المتحدثين لاحظ أحد أعضاء الفريق تكرر موضوع ديمقراطية الإسكان. وقال إنه يرى أن الإسكان يرتبط بالعرض والطلب، وأنه يتعيَّن على الدولة والسلطات العامة والمحلية أداء دور هام في هذا السياق. وأبرز النُهج الوطنية للتوصل إلى حلول مالية منها مثلاً المعونة غير المباشرة في شكل إيجارات منخفضة وإعفاءات من الضرائب وضمانات مصرفية. وأكد أيضاً على أن برامج البناء تتوقف على الظروف المحلية وتتطلب تعبئة المؤسسات الخاصة لتنفيذها. ويتطلب الأمر نهجاً شاملاً لجميع القطاعات، ومن عناصره الأساسية استغلال نقاط التآزر بين القطاعات.

٤٠ - وأعرب عضو آخر عن دعمه لضرورة زيادة التعاون بدرجة أكبر مما كان سائداً حتى الآن. وقال إن التحضر ينبغي أن يكون نقطة تركيز في مختلف مستويات الحكم. وشدَّد أحد الأعضاء على مبدأ استفادة الجميع من المساواة، وخاصة في السياق الحضري وقال إنه من الجوهري لذلك أن تتفاوض جميع القطاعات، بما فيها السلطات المحلية والمجتمع المدني، على أساس المساواة مع الفقراء والنساء والشباب، وذلك باستعمال لغة واستراتيجيات جديدة لإحراز الأهداف المتفق عليها. وأعرب أحد أعضاء الفريق عن موافقته على أن هناك حاجة إلى سياسات إسكانية جديدة لإحراز الاستدامة الحضرية، مع مراعاة حقوق الإنسان والعمل في الوقت نفسه على الاستفادة من العناصر الخلاقة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقال إنه من المهم أيضاً النظر في الجانب الإيكولوجي للسكن ومساهمته في استدامة الطاقة. وأكد أيضاً على أنه إذا كانت تنمية البنى التحتية، بما في ذلك في البلدان النامية، تمثل عنصراً مكلفاً فإنه من الضروري أن تكون السياسات متسقة دائماً مع التمويل.

ثالثاً - الجلسة ٢: التنمية الحضرية المستدامة من خلال توسيع الوصول المنصف إلى الخدمات الأساسية والبنى التحتية

ألف - الملاحظات الافتتاحية

٤١ - افتتح السيد تريبيلكوف الجلسة المسائية قائلاً إن الوصول المنصف إلى الخدمات الأساسية والبنى التحتية يمثل عنصراً حاسماً في التحضر المستدام. وعلى الصعيد العالمي، سبق نمو السكان وخطى التحضر السريعة توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والإصحاح. وتولَّدت عن نظم النقل غير الكافية وعدم

الوصول إلى إمدادات الطاقة آثار سلبية على سُبل الرزق ونوعية الحياة، وخاصة لفقراء الحضر. وأدت آثار تغيُّر المناخ، بما في ذلك حالات الجفاف والفيضانات غير المتوقعة والأكثر شدة، إلى تفاقم هذه الصعاب وزادت من تحديات تخطيط البنى التحتية وإدارتها.

٤٢ - ومع ذلك يمكن التوصل إلى حلول تؤدي إلى تحسين الخدمات والمرافق وإلى نمو مستدام بيئياً (أو نمو ''أخضر''). وعلى سبيل المثال فإن تحسين إمدادات المياه والإصحاح يمكن أن يؤدي إلى إنشاء فرص عمل وتحسين الصحة وتقليل الزمن المطلوب لجمع المياه، بما يؤدي إلى زيادة الدخل وتحسين التعليم، وخاصة للفتيات. ولكن استدامة الحلول ومواكبتها للمشاكل يجعل من الحيوي القيام بتخطيط استباقي، إلى جانب وجود أُطر التسيير لكفالة إحراز أهداف التخطيط واستدامة النتائج. وفي الختام قال إنه من المهم صياغة الرسائل الأساسية أثناء الدورة الجارية لمجلس الإدارة لتقديمها إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة. وأعرب عن أمله في أن يكون هذا الحوار الجاري عاملاً مساعداً في هذا الصدد.

باء - عروض أعضاء الفريق

٤٣ - قدَّم السيد كاريغا عرضاً عن إمدادات الطاقة وأهميتها في المستوطنات البشرية. وقال إن الطاقة أمر حاسم من أجل عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي ولتحقيق التنمية بكرامة، ومع ذلك حظيت باهتمام قليل فقط في العقود الأخيرة باعتبارها مكوناً أساسياً في استراتيجيات الحد من الفقر، التي كانت تعطي أولوية أكبر في كثير من الأحيان لقضايا مثل التعليم والوصول إلى إمدادات المياه والصحة والغذاء. ولكن الطاقة قضية تشمل كل القطاعات وتمكِّن تلك القطاعات من العمل. ومع ذلك فإن حالات النقص في توفير الطاقة تدعو إلى الانزعاج؛ ففي أفريقيا جنوب الصحراء على سبيل المثال يفتقر أكثر من ٦٠٠ مليون نسمة إلى الوصول إلى الطاقة الحديثة، ويعتمدون بدلاً من ذلك على الكتلة الأحيائية في الطهي والتدفئة وعلى الكيروسين والشموع من أجل الإضاءة. وقال إن الآثار السلبية لذلك تشمل إزالة الغابات وتلوث الهواء الداخلي والمساهمة في تغيُّر المناخ. وينفق فقراء الريف عادة أكثر من ٢٠ في المائة من دخلهم على الطاقة وهو ما يقلل إيراداتهم الفعلية في مجالات أخرى ويعوق الجهود المبذولة لتحسين نوعية حياتهم.

٤٤ - وكان الأمين العام قد طالب المجتمع الدولي بأن يحقق وصول الجميع إلى خدمات الطاقة الحديثة بحلول عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك كانت الجمعية العامة قد اعتمدت قراراً يسمى عام ٢٠١٢ سنة دولية للطاقة المستدامة للجميع. ويتعيَّن أن يستفيد إمداد الطاقة من مجموعة من مصادر الطاقة واستغلال كل ما هو ممكن لخلق فرص خضراء وتقليل متوسط تكاليف التوليد والإمداد. وينبغي ألاّ تعتبر الطاقة بذخاً للفقراء بل تعتبر حقاً أساسياً لتوسيع خيارات الحياة المتوفرة وتحسين الصحة والرفاه. وفي الختام قال إنه يتعيَّن إيلاء أولوية أعلى من ذلك بكثير لتوفير الطاقة مع زيادة الاعتراف بقدرتها على دعم التنمية الصحيحة لفقراء الحضر.

٤٥ - وأشارت السيدة ويجايسنغ إلى أن الماء يكسب الحياة ومرافق الصرف الصحي تضفي الكرامة، ثم أكدت على تناقص توفير الاثنين في المناطق الحضرية بسبب تزايد الطلب عليهما نتيجة النمو الحضري السريع. وقالت إن أثارهما شديدة بوجه خاص في القطاع غير الرسمي. وشددت على وجود حاجة ماسة لزيادة الخدمات وخصوصاً في المناطق الحضرية لمنع تفشي الأمراض والمساعدة في تعزيز التنمية الاقتصادية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال اتخاذ نهج جديدة ومبتكرة في التخطيط واللامركزية مع إيلاء

الاعتبار الواجب لوضع توقعات للنمو في المراكز الحضرية. وبالنظر إلى أن المسؤولية عن توفير الخدمات تقع على عاتق السلطات المحلية وبالنظر إلى القدرات وخصوصاً في المدن الصغيرة كثيراً ما تكون محدودة، فقد دعت إلى تدعيم بناء قدرات السلطات المحلية وتطوير تشريعات جديدة وإنفاذها وذلك لكفالة النهوض بمستوى الشفافية في الحفاظ على حقوق المواطن في الخدمات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة التركيز على الشراكات بين السلطات المحلية والمنظمات والجماعات المجتمعية المحلية.

٤٦ - وأيدت أيضاً دعم الاقتصادات الحضرية والنمو الأخضر، مشيرة إلى أن النمو الحضري بحد ذاته ينشئ فرص العمل، وذلك مثلاً في قطاعي السباكة والتشييد، وتشمل الفرص الأخرى ضرورة تحسين إعادة تدوير المياه والفضلات الصلبة في محاولة لتقليل الأثر الإيكولوجي الناشئ عن المناطق الحضرية والمنافسة الحالية بين البيئة المشيَّدة والبيئة الطبيعية، وهي منافسة غير قابلة للاستدامة. وقالت في الختام إن موئل الأمم المتحدة هو بمثابة حلقة وصل بين مختلف أصحاب المصلحة في تقديم الخدمات وحثت المنظمة على تقديم وتكرار بعض برامجها الناجحة في مواقع أخرى على أساس الحقائق والتجارب في واقع الحياة.

٤٧ - وتحدث السيد ماسوندا في تقديمه عن أهمية الخدمات العامة والدور الرئيسي للسلطات المحلية في توفيرها. وقال إن توفير الخدمات العامة يساعد على تقليل أوجه عدم المساواة ويدعم التماسك الاجتماعي ويعزز اقتصاد المدينة ويخلق إحساساً بالانتماء بين مواطنيها. وقال إن الإدارة الرشيدة والقوية على الصعيد المحلي أمر مطلوب لتوفير الخدمات الأساسية وإن السلطات المحلية تحتاج إلى وجود عناصر قوية من الأخلاق والمساءلة في الخدمة العامة. وينبغي أن تضع الحكومات المركزية تشريعات تمكينية لتوضيح أدوار السلطات المحلية وتعزيز قدراتها ومسؤولياتها. وتتزايد النظرة إلى السلطات المحلية باعتبارها صاحبة الوضع الأفضل لتحديد السياسات بشأن الخدمات الأساسية وتطبيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال توفير الطاقة والمياه والإصحاح وإدارة الفضلات والنقل والتعليم والصحة والسلامة. العامة. وليس من الممكن القيام بذلك بدون تمويل كاف وينبغي أن تكون لدى السلطات المحلية قدرة توليد إيراداتها الخاصة من خلال الاستفادة من الأصول الموجودة تحت سيطرة المدن من أجل توفير الخدمات بدلاً من الاعتماد على التمويل المقدَّم من الحكومة.

٤٨ - وأعرب السيد كيري عن الدعم للمبادئ التوجيهية لموئل الأمم المتحدة بشأن الوصول إلى الخدمات الأساسية للجميع والمبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية. وقال إن المجموعة الأولى من المبادئ ستتناول الحوكمة المحلية على الصعيدين السياسي والتقني، بما يساعد مقدمي الخدمات من القطاع الخاص في توصيل الخدمات المناظرة لاحتياجات السكان في إطار اتفاقات مع السلطات المحلية والوطنية بطريقة شفافة وفعالة. أما المجموعة الثانية فستكون عنصراً حاسماً في دعم الحوكمة على جميع المستويات.

٤٩ - وشدَّد على مختلف الجوانب التي تتسم بأهمية خاصة في مساهمة القطاع الخاص: توضيح أدوار مختلف أصحاب المصلحة؛ وبناء شراكات طويلة الأجل؛ والتمويل المستدام للسياسات الموضوعة لصالح الفقراء؛ وكفالة الاستدامة البيئية. وقال إن هناك ضرورة لاعتناق نهج شامل ومتكامل للتعامل مع المشاكل الحضرية. ولفت الانتباه إلى برنامج "GDF SUEZ Rassembleurs d'énergie"، وهو برنامج لتسهيل الوصول إلى الطاقة في كل أنحاء العالم عن طريق صندوق للتضامن. وشدد أيضاً على استعداد مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة لدعم تنفيذ المجموعتين من المبادئ التوجيهية والمساهمة في هذا

التنفيذ، ولاحظ أن المجلس يساهم بالفعل في الحملة الحضرية العالمية ويعمل من خلال مبادرة البنى التحتية الحضرية لكفالة الأهمية والطابع الطويل الأجل لمختلف المشاريع الحضرية المرسومة.

جيم – المناقشات

٥٠ – وفي المناقشات التي تلت ذلك، عبر أحد الممثلين عن دعمه لتأكيد المتحاورين على الحاجة للتفكير الشامل في جميع مجالات التنمية الحضرية المستدامة. ووجه الممثل الانتباه إلى مؤتمر مقبل موضوعه ''العلاقة بين الماء والطاقة والأمن الغذائي – الموارد المائية في الاقتصاد الأخضر'' سيعقد في بون بألمانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بوصف هذا المؤتمر إسهاماً في المناقشات بشأن الاقتصاد الأخضر في إطار الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وسيركز المشاركون في مؤتمر بون على الترابط بين قطاعات الماء والطاقة والأمن الغذائي وعلى إدراك أن التنمية الاقتصادية المستدامة تعتمد على النمو السليم من الناحية الإيكولوجية للقطاعات الرئيسية، خصوصاً قطاع المياه.

٥١ – وأكدت ممثلة مصرف التنمية الأسيوي على حجم التوسع الحضري غير المسبوق في آسيا وتأثيره البيئي. وقالت إن الحصول على الهياكل والخدمات الأساسية هو أقصر الطرق لمعالجة الفقر، كما أشارت إلى أن المصرف يعمل مع البلدان لبناء مدن شاملة وخضراء. وقالت إن المدن تكتسب قدرة متزايدة على استغلال الأموال المجموعة من القطاع الخاص بدلاً من الاعتماد على المنح الحكومية.

٥٢ – وضرب العديد من الممثلين أمثلةً على الخطوات المتخذة في بلدانهم لتحسين الخدمات الأساسية. ووصف أحدهم الحصول على الطاقة في المناطق الحضرية في بلاده والتدابير التي اتخذت من أجل خفض الاعتماد على أنواع الوقود الأحفوري وزيادة استخدام الموارد المستدامة مثل الطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وقال آخر إنه قد تم زيادة تحسين الهياكل الأساسية في السنوات الأخيرة باستخدام المكاسب التي تحققت من تخفيف الديون وأنه يجري إتمام هذه الهياكل من خلال مبادرات التنمية الحضرية المستندة إلى المجتمع. وتحدث أحدهم عن الحاجة لتوفير موارد للتحول إلى اقتصاد أخضر ومعايير حضرية سليمة بيئياً، وتطلع إلى أن يعزز مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة مبدأ ''الملوث يدفع''.

٥٣ – وأقر العديد من الممثلين بعمل موئل الأمم المتحدة، وقال أحدهم إنه يستحق الاعتراف به على نطاق أوسع مع مواصلة تطويره تمشياً مع مبادئ مبادرة الأمم المتحدة لتوحيد العمل. وشدد أحد الممثلين على نحو خاص على الحاجة توسيع نطاق المناقشات لتشمل ركائز التنمية المستدامة الثلاث كما أكد على الحاجة إلى التخطيط الحضري المتكامل بوصفه عنصراً أساسياً في التنمية الحضرية المستدامة مبيناً أهمية الاستخدام المستدام للطاقة، وكفاءة الطاقة في المباني القديمة والمنشآت الجديدة معاً، وتخضير عمل قطاع الإنشاءات بوصفه وسيلةً للإسهام في الاقتصاد الأخضر.

٥٤ – وأيد ممثلان فكرة المدينة المتكاملة التي تتميز بحلول متكاملة لاستخدام الأراضي والنقل كوسيلة لخفض عزل مناطق المدينة وعناصرها. وأكد العديد من الممثلين على التحديات الناشئة عن النمو الحضري السريع وتلك الناشئة عن تغير المناخ.

٥٥ – وأشار أحد الممثلين إلى أن العلاقات بين مختلف الدوائر الحكومية في الكثير من أنحاء العالم تخلف الكثير من الأعمال المطلوب إنجازها؛ فالحكومات ذات نهج تنازلي وليست شاملة، ما يؤدي إلى إقصاء

المواطنين ويؤثر على تقديم الخدمات. وقال إن الكثير من دساتير البلدان لا تعترف بدور الحكومات المحلية وبأن الموارد محدودة وأنه يتعين على الحكومات أن تجد في دراسة وتحديد أي من المستويات يمكنه تقديم أفضل الخدمات وبأكثر تكلفة اقتصادية. ويجب أن تدرك هيئات الأمم المتحدة الحاجة إلى العمل مع جميع المستويات الحكومية ومستويات المجتمع المدني، خاصةً لأن المشكلة تؤثر على الكثير من البلدان سواءً كانت نامية أم متقدمة.

٥٦ - وقدم العديد من الممثلين تفاصيل عن مبادرات في بلدانهم، مثل الإعانات والإعفاءات، خصوصاً فيما يتعلق بتقديم الخدمات للفقراء. وعلق أحدهم على الحاجة لتعزيز المساعدة الذاتية بين السكان وداخل البلدان من خلال تكوين روابط مع من يمتلكون التكنولوجيات الجديدة، نحو التطبيقات المتعلقة بطاقة الريح والطاقة الشمسية.

٥٧ - ورحب المشاركون في النقاش، في ردودهم، بتعليقات الممثلين وقدموا المزيد من التفاصيل عن الأنشطة ذات الصلة في بلدانهم. ورحب أحدهم بجهود التحضير التي بينها الممثلون، خصوصاً تلك الرامية لتنظيم استهلاك الفحم لاستخدام الطاقة. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى أن يقوم جميع أصحاب المصلحة بدور بتيسير فهمهم للطاقة والاستثمار فيها من أجل تحسين نوعية حياة السكان في المستقبل.

٥٨ - وضربت مشاركة أخرى في النقاش أمثلة للتحديات التي جابهتها بلادها من حيث توفير المياه مشيرةً إلى أن حكومتها تدرس نهجاً لامركزية وشاملة بهدف حل هذه المشاكل. كذلك من المهم بناء قدرات السلطات المحلية. وفي هذا الصدد، يُقبل الدعم من حيث المعرفة، وفي بعض الحالات، المساعدة المالية من المنظمات الدولية ذات الصلة من أجل تقديم خدمات مياه وصحة أفضل.

٥٩ - وأشار أحد المشاركين في النقاش إلى أن السلطات المحلية لا تعمل من فراغ حيث أن عملها يجب أن يكون جزءً من الإطار السياساتي الأكبر الذي تضعه الوزارات ذات الصلة. علاوةً على ذلك فإن هناك دور رئيسي يتعين أن يؤديه القطاع الخاص والمنظمات المستندة إلى المجتمع، ولذلك يجب تعزيز الترتيبات التعاونية.

٦٠ - وبينما دعا مشارك آخر في النقاش إلى اعتماد نهج جماعي متكامل للتعامل مع القضايا المترابطة التي تجابه القطاع الحضري أشار إلى أن هناك حاجة للانتقال من المستوى النظري إلى العمل، مع إشراك جميع أصحاب المصلحة، وأن تقوم السلطات العامة بدور ريادي. أما إذا لم يتخذ إجراء فسيكون من غير الممكن تحسين نوعية حياة سكان الحضر وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية للمدن.

دال - البيان الختامي

٦١ - أشارت السيدة أنا ماري أرغيلاغوس، نائبة الوزير المساعد في وزارة الإسكان والتنمية الحضرية التابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، في بيانها الختامي إلى رسائل من الحوار وضربت أمثلةً للعمل الذي يجري القيام به في الولايات المتحدة في المجالات ذات الصلة.

رابعاً - موجزا الجلستين التي أعدتها المقررة والرسائل الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٦٢ - أعدت مقررة الحوار موجزاً لجلستي الحوار والرسائل الرئيسية الصادرة عنهما لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وترد لاحقاً نسخة مكتوبة من الموجز الذي أعدته.

٦٣ - وخلال الجلسة الصباحية أثار مقدمون رفيعو المستوى وأعضاء في الفريق ومتحدثون من الحضور عدداً من القضايا وقدموا الكثير من الاقتراحات. وترد في النقاط التالية بعض الرسائل الرئيسية للمناقشات:

(أ) أنجز أحد الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالأحياء الفقيرة قبل الوقت المحدد. ولا يزال انتشار الأحياء الفقيرة يشكل تحدياً لجنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ونظراً للاتجاهات الحالية فإن استراتيجيات تحسين الأحياء الفقيرة ومنع تكونها ضرورية للتعامل مع ظواهر الأحياء الفقيرة السريعة النمو وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. وهناك حاجة لإدماج تحديات وفرص النمو الحضري السريع بشكل كامل في المناقشات الحالية بشأن التنمية المستدامة، ولا سيما في مؤتمر الأمم المتحدة القادم بشأن التنمية المستدامة في عام ٢٠١٢؛

(ب) تتمثل إحدى وسائل مواجهة التحديات التي تشكلها الأحياء الفقيرة في الممارسات المحسنة للتخطيط الحضري. ويجب أن يكون التخطيط الحضري الجديد فعالاً وتدريجياً وأن يركز على الكثافة وأن يُنفذ في شكل جدول؛

(ج) تحسين الحصول على الأراضي وضمان الحيازة، ويجب ألا تركز حماية حقوق الأراضي على الحقوق الفردية وحسب بل أيضاً على الحقوق الاجتماعية والحقوق المشتركة وحقوق المجموعات وغيرها من الحقوق نحو حقوق المقيمين في الأحياء الفقيرة؛

(د) يوفر الإسكان والبناء المستدام فرصاً لإيجاد الوظائف والقضاء على الفقر وتحفيز النمو الاقتصادي. ويمكن أن يكون أداة للنمو المنخفض الكربون وكفاءة الطاقة. ولذلك يمكن للإسكان أن يسهم في الأبعاد الثلاثة للتنمية الحضرية المستدامة؛

(ه) تؤثر قضايا الأراضي والإسكان على المجموعات الاجتماعية بمختلف الطرق. ففي الكثير من الثقافات والنظم القانونية لا تتمتع النساء بحقوق عادلة في الأراضي والمساكن. ولذلك فإن من المهم جداً إدراك أن تكون السياسات المتعلقة بالأراضي والمساكن فعالة إلى الحد الذي تعترف فيه بحقوق الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الشباب والنساء، وأن تعزز هذه الحقوق. والرسالة الرئيسية هنا هي أن العدل يفيد الجميع؛

(و) تساهم المدن بقدر كبير في تغير المناخ وتعاني من آثاره الضارة. فالكثير من المدن يقع على المناطق الساحلية وعلى ضفاف الأنهار، وتكون معرضة إلى حد كبير لآثار تغير المناخ. ويمكن تفادي الفيضانات والانهيارات الأرضية الناتجة من خلال إدارة حضرية أفضل للأراضي.

٦٤ - ومن الجلسة التي عقدت بعد الظهر، صدرت الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) الحصول العادل على الخدمات الأساسية ضروري للتوسع الحضري المستدام. وسيحدد الشمول الذي يتم به التخطيط للخدمات وتقديمها الجدوى والاستدامة البيئية للمناطق الحضرية. ويتطلب الحصول العادل على الخدمات الاستثمار لكنه يمكن أن يقود إلى نمو نظيف وأخضر من خلال إيجاد فرص عمل في مناطق متنوعة، خصوصاً للفقراء. ويجب أن تدرك المدن وجود هذه القدرة وأن تصبح أكثر قدرةً على المنافسة وأن تجتذب الأعمال والتجارة؛

(ب) إن عدم الحصول على الطاقة هو سبب رئيسي في الفقر، لكن لم يتم إدراك هذا الأمر على نحو كاف. إن استهلاك الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري يساهم بصورة رئيسية في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وبالتالي تغير المناخ. ويجب أن تركز المدن على تحقيق مكاسب من كفاءة الطاقة عبر أشكال حضرية أكثر كفاءةً في استخدام الطاقة مع كفاءة استخدام الطاقة في المباني. ويجب استكشاف التوليد اللامركزي للطاقة الذي يجمع بين استخدام مصادر الطاقة المتجددة المدمجة في شبكات الطاقة الذكية. ويجب تعزيز الخيارات الخضراء، أما عندما لا يكون هذا ممكناً فيجب التركيز على التخفيف. إن تعزيز أمن الطاقة للفقراء هو وسيلة للتنمية السريعة.

(ج) يتعين دعم النقل العام وطرق النقل المستدامة الأخرى؛ كما يجب عدم تشجيع استخدام طرق النقل غير المستدامة. ويجب خفض الطلب على وسائل النقل من خلال التخطيط الأفضل. ويتعين بذل جهود لضمان أن تكون نظم النقل آمنة ومتوفرة ومعقولة التكلفة للفقراء؛

(د) تتعرض الموارد المائية العالمية لضغوط كبيرة. ويتعين بذل جهود من أجل تعزيز الحصول العام المعقول التكلفة على المياه مع خفض الطلب على المياه وتقليل الفاقد منها. كذلك يجب خفض الطلب على ضخ المياه لتوفير الطاقة. ويتعين اعتماد أطر إدارية متكاملة لموارد المياه. ويجب استخدام مياه النفايات كما يجب إعادة المياه غير الملوثة إلى البيئة. وكجزء من مشروع مدته خمس سنوات، ينبغي تسريع توفير الخدمات الصحية البيئية لحماية صحة وكرامة المواطنين والمحافظة على المدينة بوصفها مركزاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب تعزيز برامج المياه والصحة في المدن مع زيادة مستوى الاستثمارات من المؤسسات المالية؛

(هـ) تعزز مسارات التوسع الحضري المستدام والنمو الأخضر بعضها بعضاً. ويمكن للهياكل الأساسية للإنشاءات والتعديلات التحديثة التي تؤدي إلى كفاءة استخدام الطاقة والمياه أو تستعيد الموارد من النفايات، أن توجد فرص عمل خضراء ومعدل اجتماعي عالي من العوائد. ويجب إنجاز التخطيط وتركيب الهياكل الأساسية الجديدة لزيادة المكاسب الخضراء إلى أقصى حد، بما في ذلك الوظائف. كذلك يمكن للأشكال الجديدة لتوليد الطاقة التي تركز على الموارد المتجددة، بما في ذلك موارد النفايات إلى الطاقة، أن توجد فرص عمل. ويمكن أن تؤدي أنظمة النقل التي تتميز بالكفاءة ووسائل النقل العام المعقولة التكلفة إلى زيادة الإنتاجية، بما في ذلك ما يتعلق بالوظائف الخضراء. وتوفر الشراكات بين السلطات المحلية والمدن والقطاع الخاص الكثير من الفرص. ويتعين اعتماد مبدأ ''الملوث يدفع'' على نطاق عالمي مع تعزيز المعايير البيئية الحضرية؛

(و) إن التعاون بين مختلف الدوائر الحكومية وتعزيز الأطر التنظيمية والتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، مهمة لإعمال هذه الأولويات.